ايضًا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولًا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعاده العامل الاول سوى كان اسمًا او حرفًا مثل مررت بك وبزيد نحو المال بيني وبين زيد ولا يشك انه لم عليه الا لهذا الغرض ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يكن وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنالك بينان وبين بالنسبة الى زيد وحده وبين بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين معروفًا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البينية نحو جاني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلامًا واحدًا مشتركًا بينهما لم يجز بلا يجوز لو قام قرينة الا على العطف وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين وعندهم تركها اضطرار العوله

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ۞ فاذهب فما بك والايام من عجب

واجاز الكوفيون تركه الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاصلة ولا خلاف فيها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بجواب غير مرضي قوله

والمعطوف في حكم المعطوف

عليه يعني ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم الضمير في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لكونه جملة حالًا منه او خبرًا عنه او صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة لمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها قوله ومن ثم اي ومن جهة انه يجب للمعطوف ما ثبت للمعطوف عليه لم يجز فيما زيد بقائم او قائمًا ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر معًا على الاسم والخبر معًا من باب عطف الجملة وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائمًا الضمير لكونه خبرًا مع كونه مشتقًا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرًا وكونه مشتقًا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا ذاهبًا عمرو بالنصب فقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرًا لم يجب لكونه خبرًا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضًا عن الضمير اذا كان جامدًا بل بالنظر الى نفسه ايضًا وهو كونه مشتقًا اذ الخبر المشتق لابد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب اي تشعر سوالًا وهو ان يقال اذا انك اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان يكون لا يجوز وقد جاز بالاتفاق فاجاب بقوله لانها فا السببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المص وقال الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدى والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى اما مطلقًا كالمعطوفة

Copyright © King Saud University